تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي على وفق معايير التدقيق الدولية /بحث تطبيقي في مصرف الرافدين الادارة العامة . بغداد

Audit bank credit risk in accordance with international auditing standards Applied research at Rafidain Bank, Public Administration - Baghdad

رغد رشيد بجاي ديوان الرقابة المالية الاتحادي imtithal@coadec.uobaghdad.edu.iq
ا.د. موفق عبد الحسين محمد جامعة اوراك muafaq_ah@yahoo.com

المستخلص:

تناول هذا البحث موضوع تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي وفق معايير التدقيق الدولية ويهدف الى وضع اجراءات وتصميم برنامج تدقيق لمخاطر الائتمان وفق معايير التدقيق الدولية وبيان أثرها على حقيقة وصدق وعدالة البيانات المالية وعلى ادائها الكلي واستمراره في القطاع المصرفي. وتكمن اهميته بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية لتقدير وقياس مخاطر الائتمان المصرفي وبيان أثرها على الوضع المالي فضلا عن القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها يواجه المصرف صعوبات في قياس مخاطر الائتمان وفق المعايير الدولية منها (عدم وجود نظام الكتروني متخصص ، وعدم توافر قاعدة بيانات تفصيلية لكل ائتمان مصرفي) والتوصيات اهمها العمل على تطبيق معايير التدقيق الدولية بما يتلاءم مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٩) لتحديد وقياس مخاطر الائتمان المصرفي المتوقعة بقصد التحوط لها .

الكلمات المفتاحية :التدقيق– مخاطر الائتمان– معايير التدقيق الدولية

Abstract

This research dealt with the subject of auditing bank credit risks in accordance with international auditing standards and aims to develop procedures and design a credit risk audit program in accordance with international auditing standards and demonstrate their impact on the truth, truthfulness and fairness of financial statements and on their overall performance and continuity in the banking sector Its importance lies in relying on international auditing standards to assess and measure bank credit risk and its impact on the financial situation as well as the ability to predict financial failure. A set of conclusions have been reached, the most important of which is that the bank faces difficulties in measuring credit risk in accordance with international standards, including (the lack of a specialized electronic system, and the lack of Availability of a detailed database for each bank credit and recommendations, the most important of which is to work on applying international auditing standards in line with International Accounting Standard No. (9) For identifying and measuring the expected bank credit risks with a view to hedging them.

Key words: Audit - credit risk - international auditing standards

المقدمة:

يعد الائتمان المصرفي المحور الاساسي لعمل المصارف فهو يقوم بتوفير الاحتياجات المالية لزبائنه لذا تركز المصارف عند منح الائتمان على عوامل الضمان والربحية والسيولة ، ونتيجة التنوع والتجدد المستمر في النشاط المصرفي واستجابة لمتطلبات الجهات الإشراقية والرقابية جاءت ضرورة تخطيط الائتمان تحليل وتقدير وقياس مخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية للتحوط لها بشكل يسهم في تعزيز وتطوير اداء تلك المصارف ويساعدها على استردادها للأموال التي منحتها للزبائن والحصول على العوائد المرتبطة بها ، لذا فأن تطبيق المعايير الدولية يساعد في الكشف عن المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق اسس علمية تراعي العوامل الاقتصادية وتحدد الخسائر الائتمانية المتوقعة في نقطة زمنية معينة لذا اكتسب البحث اهميته من اهمية التدقيق في العمل المصرفي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق عبر وضع اجراءات وتصميم برنامج تدقيق لتحليل

وتقدير وقياس مخاطر الائتمان المصرفي وبيان أثرها على الوضع المالي والتدفقات النقدية فضلا عن القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي وبيان القدرة على الاستمرار في المستقبل .

المبحث الاول:منهجية البحث

اولا- مشكلة البحث :تشهد المصارف العراقية ارتفاع عمليات المنح الائتماني وبذلك تزداد وترتفع حجم المخاطر الائتمانية لذا تكمن مشكلة البحث في ضعف اهتمام تلك المصارف بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية لتقدير وقياس المخاطر الائتمانية والتي، قد تعرض تلك المصارف للخسائر المالية وتؤثر على تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة وادائها واستمرارها في القطاع المصرفي.

ثانيا- هدف البحث:يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

١- تقدير وتحليل وقياس مخاطر الائتمان المصرفية على وفق معايير التدقيق الدولية.

٢- وضع اجراءات تدقيق لمخاطر الائتمان المصرفي وبيان أثرها على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف.

٣- بيان تأثير تقدير وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي على حقيقة وصدق وعدالة البيانات المالية للمصرف وعلى اداءه الكلي واستمراره في القطاع المصرفي.

٤- اعداد برنامج تدقيق لمخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية واستخلاص راي مراقب الحسابات الخارجي للعمل على وضع استنتاجات وتوصيات تخدم العمل المصرفي للمحافظة على استمرار اداءه المالي بشكل يتلاءم مع سوق المال.

ثالثا- فرضية البحث :يقوم البحث على الفرضيات الاتية:

١- ان تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية يعكس حقيقة الوضع المالي والتدفقات النقدية لتلك المصارف وادائها.

٢- هناك علاقة تكامل بين اجراءات تدقيق وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي المعتمدة من قبل مراقب الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية وصدق وعدالة البيانات المالية.

رابعا- اهمية البحث :يستمد البحث اهميته من اهمية التدقيق في المصارف بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق ووضع اجراءات تدقيق لتقدير وتحليل وقياس المخاطر الائتمانية وبيان أثرها على الوضع المالي والتدفقات النقدية للمصارف فضلا عن القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي والاستمرار في العمل المصرفي مستقبلا عبر وضع برنامج تدقيق لمخاطر الائتمان يبين مجالات التحسين.

خامسا – الحدود المكانية والزمانية:الحدود المكانية – مصرف الرافدين/ الادارة العامة في بغداد.

تم اختيار مصرف الرافدين الادارة العامة في بغداد لعدة اسباب: -

١- لتوافر الوثائق الرسمية والمعلومات اللازمة والسجلات المالية لإنجاز هذا البحث.

٢- قيام المصرف بمنح الائتمان المصرفي لفئات عديدة ومختلفة من المجتمع.

الحدود الزمانية – تم الاعتماد على السجلات والمعلومات المالية للفترة من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠١٩ لإنجاز هذا البحث.

سادسا- مصادر جمع المعلومات:تم الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا البحث فيما يتعلق بالجانبين النظري والعملي من المراجع والمصادر الاتية:

١- الكتب العربية.

٢- الكتب الاجنبية.

٣- الدوريات والبحوث المنشورة على شبكة الانترنيت.

٤- الرسائل والاطاريح الجامعية المتوافرة في المكتبات او المنشورة على الانترنيت.

٥- المقابلات الشخصية للمسؤولين المختصين والاطلاع على السجلات والتقارير.

سابعا – منهج البحث :يركز البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الكتابات ذات العلاقة بأدبيات الدراسة وعلى المنهج التطبيقي بالاعتماد على بيانات مصرف الرافدين الادارة العامة.

ثامنا – انموذج البحث *

المتغير المستقل	المتغير التابع
تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي	الحكم على صحة وعدالة البيانات المالية او عدمه (تقرير المدقق)
التدقيق الخارجي وفق معيار الابلاغ المالي الدولي ifrs9	
بما يتلائم مع	معرفة حقيقة الوضع المالي في ظل مخاطر الائتمان المصرفي
-معايير التدقيق الدولية . -متطلبات الرقابة المصرفية . -متطلبات الجهات الاشرافية .	
اجراءات تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي	
-فهم طبيعة نشاط العمل المصرفي. -التخطيط والاشراف لعملية تدقيق مخاطر الائتمان. -دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للائتمان المصرفي. -تقدير الاهمية النسبية وخطر التدقيق للائتمان المصرفي. -جمع ادلة الاثبات الكافية للائتمان المصرفي.	بيان تاثير مخاطر الائتمان المصرفي على البيانات المالية واهداف المصرف
تنفيذ برنامج تدقيق فعال الائتمان المصرفي	
تحليل وتقدير مخاطر الائتمان المصرفي	

- اعتمد الباحثان في تطبيق انموذج البحث على معايير التدقيق الدولية المشار اليها في ملحق رقم (١)

المبحث الثاني :الإطار النظري للبحث

اولا- مفهوم التدقيق :تختلف تعاريف التدقيق لتعدد وجهات نظر المختصين الذين كان لهم فضل كبير في تطور هذه المهنة، حيث نشرت لجنه المفاهيم الاساسية للتدقيق في عام ١٩٧٢ تعريف علمي لتدقيق على ((انه عباره عن عملية منظمة لجمع وتقييم ادلة وقرائن اثبات عن افتراضات بوقائع واحداث اقتصادية بطريقة موضوعية وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات ومدى توافقها مع المعايير المحددة وايصال نتيجة ذلك الى مستخدمي المعلومات)). (احمد ،٢٠١٥: ٧). ركز هذا التعريف على ان التدقيق عملية منظمة تتعلق بوقائع الحدث الاقتصادي بطريقة موضوعية لإيصال النتائج الى مستخدمي المعلومات وجاء بصوره عامه لم يوضح الجهة القائمة بالتدقيق ونوعه.

ثانيا- تضمن تعريف التدقيق الخارجي على انه يتكون من ثلاثة اجزاء او مكونات هي (الفحص، التحقق، التقرير) في الشكل الاتي رقم (١) يوضح ادناه:

شكل رقم (١) مكونات عملية التدقيق الخارجي

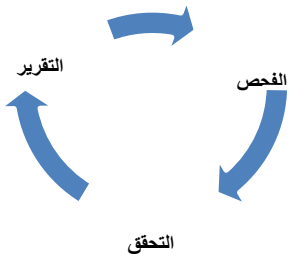

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (كافي، ٢٠١٤: ١٧).

التدقيق: – يعني عملية فحص للدفاتر والسجلات للوحدة الاقتصادية فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وابداء الراي في عدالة الكشوفات المالية للوحدة معتمدين في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية (لطفي ،٢٠٠٤: ١٨).

وبذلك يركز التعريف على ثلاثة مكونات وهي كالاتي:

الفحص: – يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها. (الشيشني ،٢٠٠٧: ١٥).

التحقق: – يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للوحدة في فترة زمنية معينة.

التقرير: – يقصد به نتائج الفحص والتحقق في شكل تقرير يقدم الى الاطراف المعنية سواء كانت داخل الوحدة او خارجها ونستطيع ان نقول ان التقرير هو الناتج النهائي لعملية التدقيق. (جمعة، ٢٠٠٥ :٧)

ثالثا– مفهوم معايير التدقيق الدولية :يقصد بالمعايير لغة بانه الانموذج الذي تم اعداده لغرض قياس شيء معين فضلا عن ذلك ينظر على انها مقاييس معتمدة ومقبولة من طرف المجموعة او الدولة او العالم (ابو زيد ،٢٠١١ :٦٠) واصطلاحا يعبر عنه بانه انموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية المختصة او نشأ نتيجة للعرف المهني في نفس مجال المهنة (وقاد واخرون ،٢٠١٠ :١٣٥).

وعرفت من قبل (IAASB) بانها مجموعة من المبادئ المنهجية الارشادية والتي تستخدم من قبل المدقق الخارجي عن تطبيق عملية التدقيق بحيث تضمن دقة واتساق وموثوقية الاجراءات التي يتبعها المدقق والتقارير الصادرة عنه في حين عرفت من قبل ارنست ولوبك بانها تمثل ارشادات او دليل عاما لمساعدة مزاولي المهنة على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند القيام بعملية التدقيق (ارنست ولوبك ،٢٠٠٢: ٤٠) .وعرفها اخرون على انها مطالب اساسية ملزمة التطبيق لضمان جودة اداء مقبولة ولتحقيق الاهداف المحددة (عبد الوهاب ،٢٠٠٧ : ٢٠) .مما سبق يتبين لنا ان معايير التدقيق انموذج او مقاييس معتمدة او مبادئ منهجية او ارشادات او دليلا عاما او مطالب اساسية ملزمة التطبيق ، وان معايير التدقيق تعني وسيلة للقياس والحكم تؤطر وتنظم عملية التدقيق وفقا لخطواته واجراءاته لإعطاء راي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها لنتيجة النشاط والمركز المالي والتدفق النقدي فضلا عن انها تعطي درجة تأكيد معقولة للمدقق حول خلو البيانات المالية من التحريفات الجوهرية .

رابعا– العلاقة بين معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي (IFRS)/(IAS)

توجد علاقة وثيقة بين المحاسبة وتدقيق الحسابات فعمل المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب لكن كلاهما يهتمان بالحدث الاقتصادي فالمحاسبة من خلالها تعد القوائم المالية المتمثلة بنتيجة النشاط والمركز المالي والتدفق النقدي وحقوق المساهمين (مصطفى ،٢٠٠٧: ١٢) اما المدقق يقوم بفحص تلك البيانات المالية والتحقق من دقتها المحاسبية لإبداء رأي فني محايد يعكس

صدق وعدالة تلك القوائم المالية وعلية لابد ان يكون المدقق على معرفة جيدة بالمعايير المحاسبية لأنها أحد متطلبات ممارسة المهنة (جعارات، ٢٠١٤: ٧)،

وتعد المعايير المحاسبية اساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي وتستخدم للمقارنة، ويؤكد تلك العلاقة ارتباط المعيار المحاسبي الدولي الافصاح عن القوائم المالية مع معيار التدقيق الدولي (٥٧٠) استمرارية الوحدة الاقتصادية، فضلا عن ارتباطه مع معيار التدقيق الدولي (٧١٠) المعلومات المقارنة – الارقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة، وغيرها من المعايير الدولية. (نور الهدى، ٢٠١٧ :٣٣).

خامسا –مفهوم المعيار المحاسبي الدولي IFRS9: يتضمن الاحتساب المسبق للخسائر الائتمانية المتوقعة بدلا من احتسابها حين تكبدها او حين التعثر حيث ان معيار (٩) يحتسب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مسبق ومن اول يوم للاستثمار بنظرة وتوقع حالي ومستقبلي.

☒ الهدف من المعيار (٩) الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية

١- التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الاصول.

٢- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) (Expected Credit losses) فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

٣- احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية. (فرج ،٢٠١٤: ٨٥)

☒ أهمية تطبيق المعيار الدولي التاسع: –

إن تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية اوفر لأموال الزبائن من السابق.

وأما من ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للمصارف، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار. (https://uabonline.org/ar/).

سادسا– المخاطر الائتمانية وانواعها

يعد الائتمان اداة حساسة قد تؤدي مخاطرها الى حدوث اضرار كبيرة بالاقتصاد اذا لم يحسن استعماله والسيطرة عليه فضلا عن تأثير مخاطرها على تحقيق اهداف المصرف فالائتمان يعد احد مصادره لتحقيق الارباح وكذلك مصدر لإشباع الحاجات التمويلية لزبائنه (سالم ، ٢٠١٠ : ٣١) ، فالمصرف يختار نوع الاستراتيجية الي يتبناها عند اتخاذ قراره الائتماني ويعمل في اطارها ، اي استعداده لمنح ائتمان معين او عدم منح هذا الائتمان ، وعلية ينبغي ان يأخذ في الاعتبار اهداف منح الائتمان والعوائد الناتجة عنه والملائمة بين المخاطرة والعائد فضلاً عن تعميم استراتيجية مخاطر الائتمان على العاملين بالمصرف والتأكد من ان ادارة مخاطر الائتمان تحدد مخاطر الائتمان وتراقبها وتقوم بالإبلاغ عنها في الوقت المناسب. (Basel,2000:3-6).

ويمكن تلخيص انواع المخاطر الائتمانية بالآتي:

- مخاطر السيولة: – ترتبط عملية منح الائتمان للزبائن بوجود توافق مع اجال مصادر اموال المصرف لتوافر السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف زبائن اخرين، حيث تؤثر عدم قدرة المصرف على توفير السيولة بكلفة مقبولة على ربحيته فينتج عن ذلك مخاطر الفشل المؤامة بين المسحوبات النقدية للزبائن وتسديدات الزبون المقرض.

- مخاطر التسعير: – ينبغي على المصرف دراسة اسعار الخدمات المقرضة التي يتم تحميلها للزبائن في صور اعباء وربطها بمستوى المخاطر فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات.
- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: – ينبغي ان تتناسب فترة التسهيل مع طبيعة نشاط الزبون، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل. (صالح واخرون ،٢٠٠٧:٤–٥).
- مخاطر تقلب اسعار العملات: – وتتمثل في مخاطرة الخسائر المتحققة نتيجة التغيرات في سعر صرف العملات وهذا يتطلب التحوط من تقلبات اسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.
- مخاطر التنفيذ: – اي سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض او بالموافقة بالاعتماد على تحديث المعلومات الخاصة بالزبائن بشكل يومي وان اي تأخير فيها يؤثر على التزامات الزبائن.
- مخاطر الاخطار والتبليغ: – اي التبليغ للطرفين الطرف الداخلي (اقسام وادارات المصرف) والخارجي (الزبون) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام.
- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: – اي عدم الوقوف على التغيرات التي تمثل مؤشرات متكررة كالقروض المتعثرة المستحقة الوفاء لدراسة اسبابها ومراجعتها ثم ايجاد الحلول لتجاوزها. (بالعجوز ،٢٠٠٥ :٧).
- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: – اي مخاطرة نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطرة كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية.
- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: – ان المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير المنتظمة يخفف من الاثار السلبية لزيادة المديونية لذا ينبغي على المصرف الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.
- مخاطر عدم القدرة على السداد: – وهي المخاطر الناشئة بشكل رئيس عن الزبون لعدم قدرته على السداد تتعلق بشخصيته واهليته او تقديمه معلومات مضللة او ربما عدم وجود امكانية مادية. (الخطيب ،٢٠٠٥:١٥٣–١٥٦).

سابعا– اجراءات التدقيق لمخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية

تعد الإجراءات وفق معايير التدقيق الدولية المحرك الرئيسي في ممارسة عملية التدقيق اذ انها توجه المدقق لأداء عمله وبكفاءة وفاعلية وتتلخص بالشكل الاتي رقم (٢): –

شكل (٢) اجراءات التدقيق لمخاطر الائتمان المصرفي

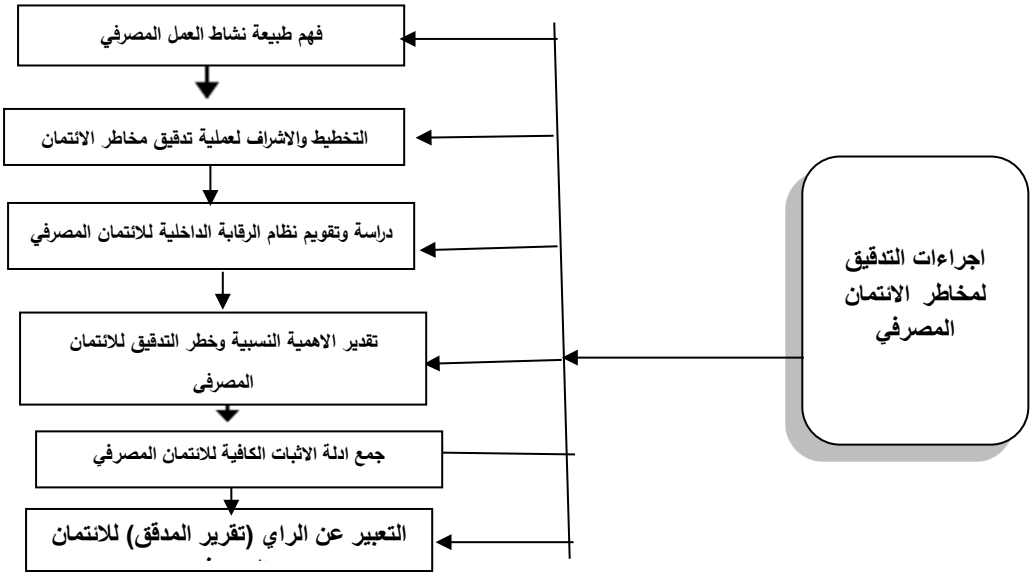

المصدر: اعداد الباحثان

١- **فهم طبيعة نشاط العمل المصرفي** :أكد المعيار الدولي للتدقيق (٣١٠) انه على المدقق الخارجي قبل الموافقة على التكليف بالتدقيق عليه الحصول على معرفة اولية للقطاع الاقتصادي والمالكين والادارة وعلى كيفية عمل هذا القطاع المكلف بتدقيقه والنظر بإمكانية الحصول على مستوى المعرفة الملائم لأجراء عملية التدقيق وتمثل المعرفة إطار مرجعي يستند اليه المدقق في اصدار ادائه المهني، (IFAC, IAASB, ISA 310 , 2014:253) .لذا هناك ضرورة ملحة لمعرفة طبيعة عمل القطاع المصرفي وخاصة ان الصناعة المصرفية تطورت تطورا ملحوظا بسبب ما عرفه العالم من تطور في تكنولوجيا وزيادة انتقال رؤوس الاموال بين الدول ، لذا تعد المصارف احدى قطاعات الوساطة المالية اذ تتوسط بين المدخرين الذين لديهم الفائض في الاموال والمستثمرين الذين يرغبون في الحصول على المال لدعم وتمويل استثماراتهم ومن ثم تقوم بحشد المدخرات وتجميعها والعمل على ضخها في الاقتصاد بهدف تنميته وعليه فان عنصر الثقة والامان امر هام في العملية المصرفية وتهدف المصارف الى تحقيق (الربحية) اذ تقضي طبيعة عملها الى قبول الودائع سواء حقق المصرف ايرادا ام لم يحقق ، لذلك فان هذا الوضع يفرض على المصرف العمل لتحقيق اقصى درجة من الربحية من خلال تعظيم الايرادات وتقليص النفقات فضلا عن انه يهدف من خلال مباشرة نشاطه العمل على تعظيم قيمة راس المال لان اية خسارة يقع فيها يعني التهام جزء من اموال المودعين مما قد يؤدي الى افلاسه الامر الذي يدفعه الى توفير اكبر قدر ممكن من الامان للمودعين خلال تجنب تمويل المشروعات ذات الخطورة العالية ، (شاهين ،٢٠١٤: ٢٤). مما سبق يتبين لنا اهمية فهم طبيعة عمل النشاط المصرفي كأول اجراء رقابي للمدقق الخارجي للحصول على المعرفة للنشاط المصرفي الذي يعتمد على النقود والعناصر الثمينة مما يعرضه لمخاطر السرقة والتلاعب والاختلاس وعليه يقدر المخاطر ويشخص المشاكل.

٢- **التخطيط والاشراف لعملية تدقيق الائتمان المصرفي** :ان اعداد خطة للتدقيق هي من مسؤولية المدقق الخارجي اذ عليه التعرف على صيغة التكليف والمسؤولية القانونية المترتبة عليه ، واكد معيار التدقيق الدولي (٣٠٠) ان التخطيط الملائم لعمل المدقق يساعد في التأكد من ان العناية الملائمة قد اعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق وان المشاكل المحتملة قد حددت فضلا عن انه يساعد على توزيع الاعمال بشكل ملائم على المساعدين لذا على المدقق وضع وتوثيق خطة التدقيق الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها وعليه ان يراعي التنسيق والتوجيه والاشراف والمتابعة (IFAC, IAASB, ISA 300, 2014:255-258) ،علما ان الخطوة الاولى في عملية التخطيط هي اجراء المقابلات والدراسات والاستفسارات التي من خلالها يمكن تحديد المخاطر لان الغرض الرئيس من التخطيط ليس معرفة كيفية اعداد خطة فعالة بل معرفة كيفية بناء خطط على اساس تحديد المخاطر والتخطيط الجيد يتمثل في وضع استراتيجية تدقيق شاملة ومنهج تفصيلي لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق المتوقعة وهنا يستخدم المدقق فكره وخبرته لإنجاز العمل المكلف به على اكمل وجه.(Moeller,2007:259) .

٣- **دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للائتمان المصرفي** : اكد معيار التدقيق الدولي (٢٦٥) على ضرورة حصول المدقق الخارجي على فهم لنظام الرقابة الداخلية لتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية من اجل تصميم اجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف المحيطة ، ومن الممكن ان يحدد المدقق نواحي القصور من خلال الاعتماد على ارشادات دليل تدقيق (٤) للتحقق من مدى الالتزام بالمبادئ الاساسية لنظام الرقابة الداخلية المعمول به بقصد تحديد نوع وحجم اجراءات الفحص والتدقيق الاساسية المطلوبة لكي يتمكن في النهاية من ابداء رأيه بالبيانات المالية للمصارف ،(Dan,2003:210)، لذا ينبغي على المدقق الخارجي فهم واستيعاب نظام المعلومات والرقابة الداخلية له ، لكي يقيم النظام ويحدد درجة الاعتماد عليه عبر اجراءه مجموعة من الاختبارات والاجراءات للتأكد من تطبيق اجراءات الرقابة كما هو مخطط لها.(Simmons,2002:71) .ومعيار التدقيق الدولي ٥٢٠ اشار ان اعتماد المدقق على الاجراءات الجوهرية لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتأكيدات خاصة للبيانات المالية قد يكون مرتكز على الاختبارات التفصيلية او الاجراءات التحليلية او كليهما ويعتمد قرار اختبار الاجراءات التي تحقق الهدف الخاص من التدقيق على اجتهاد المدقق حول الكفاءة والفاعلية المتوقعة من الاجراءات المتوفرة لتقليل مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للبيانات المالية ،(IFAC, IAASB, ISA 520 ,2014:444-447) ففي ضوء الاخطاء المكتشفة نتيجة تلك الاختبارات قد يقوم المدقق بتعديل تقييمه السابق عن كفاية نظام الرقابة الداخلية .

٤- **تقدير الاهمية النسبية وخطر التدقيق للائتمان المصرفي** :ينبغي على المدقق الاخذ بعين الاعتبار الاهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التدقيق حيث اشار معيار التدقيق الدولي (٣٢٠) الى المعلومات ذات الاهمية النسبية بانها المعلومات التي حذفها او عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي تلك المعلومات لذا يقوم المدقق بوضع مستوى مقبولا للأهمية النسبية وذلك لاكتشاف الاخطاء الجوهرية (العلي واخرون ، ٢٠٠٦ :٩) ، ويستخدم معايير لمساعدته في الحكم المهني في قياس الاهمية النسبية وتتمثل (معيار الحجم المطلق للعنصر ، معيار مدى التأثير على نتائج الاعمال، معيار النسب المئوية المستخدمة للمقارنة ، المعيار السلوكي المؤثر على مستخدمي القوائم المالية) ، (IFAC, IAASB, ISA ,320,2014:107) ويحدد هنا مستويات مختلفة للأهمية النسبية حيث كلما ارتفع مستوى الاهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس اي توجد علاقة عكسية بين الاهمية النسبية ومخاطر التدقيق .

لذلك فان الاهمية النسبية والخطر مفهومان بينهما صلة وثيقة فان الاهمية النسبية تعد مقياسا للمقدار بينما الخطر مقياس لعدم التأكد. (Arens,2005:349). واشار معيار التدقيق الدولي (٤٠٠) انه على المدقق الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها وعليه بذل جهده المهني لتقدير مخاطر التدقيق وتصميم اجراءات التدقيق للتأكد بانها قد خفضت الى المستوى الادنى المقبول. (IFAC, IAASB, 400, 2014:113 ISA).

٥- **جمع ادلة الاثبات الكافية للائتمان المصرفي:**اشار معيار التدقيق الدولي ٥٠٠ الى ادلة الاثبات " بانها المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل الى استنتاجات يبنى على اساس رايه المهني وهي تشمل مصادر المستندات والسجلات المحاسبية التي ترتكز عليها البيانات المالية والمعلومات الاخرى " لذا على المدقق ان يحصل على ادلة اثبات كافيه وملائمة لكي يستطيع ان يتوصل الى استنتاجات معقولة تكون الاساس الذي يبني عليها رايه المهني. فالكافية هي قياس لكمية ادلة الاثبات اما الملائمة فهي قياس لنوعية ادلة الاثبات المقنعة وليست القاطعة وغالبا ما يعني للحصول على ادلة اثبات من مصادر مختلفة او ذات طبيعة مختلفة لدعم نفس التأكيد . (IFAC, IAASB, ISA 500 ,2014:137) ان معايير المهنة يمكن ان تساعد على ترشيد الحكم على فعالية ادلة الاثبات وذلك من خلال الاتي: -

- ادلة الاثبات الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من ادلة الاثبات الداخلية.
- ادلة الاثبات المحددة في ظل وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يمكن الاعتماد عليها أكثر من تلك المحددة في ظل نظام ضعيف للرقابة الداخلية.
- المعلومات الشخصية المباشرة التي يحصل عليها المدقق من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات والجرد الفعلي تعد بصفة عامة أكثر اقناعا من تلك المعلومات التي يحصل عليها من خلال الاستماع الى الاخرين (توماس ،١٩٨٩ :٣١٥) وعليه فان هنالك اسس للمفاضلة بين ادلة الاثبات وهي:
- مدى ارتباط الدليل بالعنصر او العملية محل الفحص.
- مدى توافر الثقة والمعرفة في المصدر الخارجي.
- سلوك المدقق الخارجي نفسه في جميع الادلة. (أكبر ،٢٠١٥ :٢٢٨)

ويرى الباحثان ان الحكم المهني الناتج من خبرة المدقق العملية والعلمية له اهمية كبيرة في تقدير حجم وكمية ادلة الاثبات وهي حجر الاساس في ابداء الراي في القوائم المالية في الوقت المناسب.

٦- **التعبير عن الراي (تقرير المدقق) للائتمان المصرفي** :أكد معيار التدقيق الدولي (٧٠٠) على وضع معايير وتوفير ارشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق، حيث يمثل التقرير الناتج النهائي لعملية التدقيق وينبغي ان يحتوي على راي مكتوب وواضح حول البيانات المالية ككل وينص بشكل واضح على راي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقة وعادلة (او تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية وفقا لأطار التقارير المالية)، فضلا عن اشارته فيما إذا كانت البيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية.

ثامنا- تأثير مخاطر الائتمان على تقرير المدقق الخارجي : يمثل تقرير المدقق الخارجي خلاصة عملية التدقيق او الناتج النهائي كوثيقة مكتوبة يوضح فيها الملاحظات والاستنتاجات بشكل ملائم ويكون سهل الفهم وخال من اللبس والغموض ، وثيق الصلة بالموضوع ومؤيد بإثباتات كافيه ، كما ينبغي ان تكون محتوياته معروضه بأمانه وموضوعية ودقة وبإيجاز قدر الامكان ويسعى المدقق الخارجي من ممارسة مهنة التدقيق ترسيخ قناعة لدى الجمهور بأهميته كأداة محايدة وذلك من خلال تحديد واجباته ومسؤولياته بشكل واضح ومحدد لكونه شخصاً مهنياً يؤدي عمله وفقا لأطر وقواعد معتمدة او متعارف عليها مما يرتب عليه مسؤولية كاملة عن صدق وعدالة البيانات المالية او عدمه بذات التاريخ امام الجهات المستخدمة للتقرير (دليل التدقيق رقم٢ ،٢٠٠٠: ١-٣) .

المبحث الثالث:الإطار العملي للبحث

لبرنامج التدقيق اهمية كبيرة في توثيق الاجراءات التي يتبعها المدقق الخارجي للتأكد من ان عمل الوحدة الاقتصادية يتوافق مع المتطلبات المحاسبية والرقابية بهدف وضع إطار تفصيلي ليكون مرجعا للمدققين الخارجين لفهم العمليات التي يتم تنفيذها وينبغي ان يتصف بالمرونة والقابلية للتعديل على ضوء ما يستجد من تطورات او احداث جوهرية للتوصل الى استنتاجات دقيقة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية ومستخدمي القرار في الوحدة وسيتناول هذا المبحث:

١. التخطيط.
٢. الاعداد والاشراف.
٣. تنفيذ الرقابة الخارجية.
٤. ما بعد تنفيذ الرقابة الخارجية.

وتم تصميم برنامج تدقيق مقترح لمخاطر الائتمان المصرفي بالاعتماد على القوانين والتعليمات المصرفية والقواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، والخبرة العملية والعلمية، والمقابلات الشخصية والمعايشة الميدانية في المصرف للباحثين وبذلك استطعنا توثيق كافة اجراءات التدقيق التفصيلية في إطار محدد وفق معايير التدقيق الدولية.

شكل رقم (٣) برنامج تدقيق لمخاطر الائتمان المصرفي

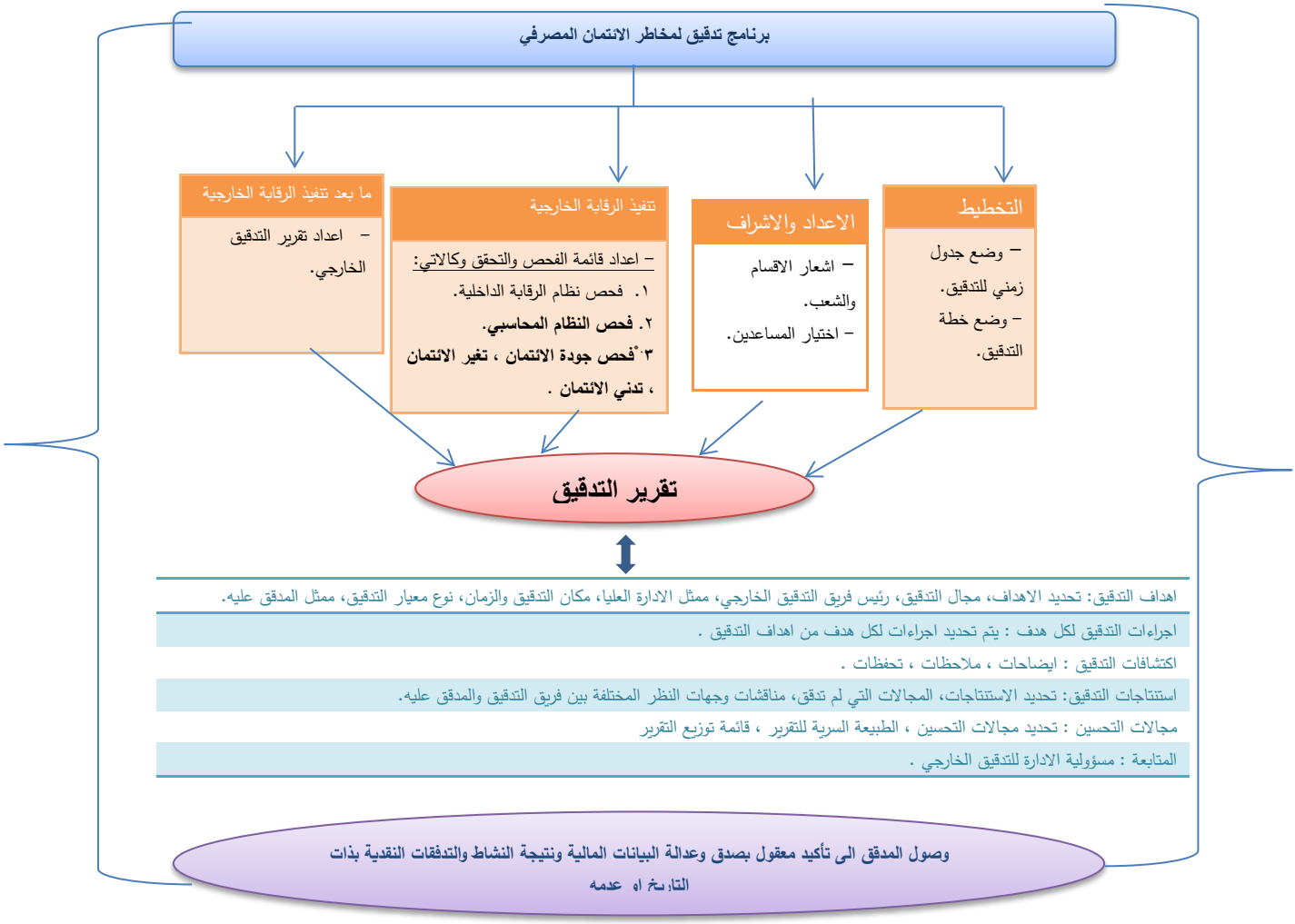

المصدر اعداد الباحثان

***فحص جودة الائتمان، تغير الائتمان، تدني الائتمان وتتمثل في متابعة ١) التطور السريع في حجم التسهيلات الائتمانية ٢) مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان ٣) معالجة الاصول وفوائد الديون الغير منتظمة ٤) مخاطر عدم القدرة على السداد**

اولا– التخطيط

أ- وضع الجدول الزمني للتدقيق الخارجي

شكل رقم (٤) الجدول الزمني للتدقيق الخارجي

ت	القسم او الشعبة	الاجراء المدقق عليه	توقيت تنفيذ اجراء التدقيق											
			الاسابيع او اشهر السنة											
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

رئيس هيئة الرقابة المالية مصادقة ممثل الادارة العليا لديوان الرقابة المالية الاتحادي

المصدر اعداد الباحثان

يتبين من الشكل اعلاه العمود الاول يخص تسلسل الاقسام والشعب المشمولة بالتدقيق اما العمود الثاني اسم القسم او الشعبة المدقق عليها والعمود الثالث الاجراء المدقق عليها الموثق لكل هدف من اهداف تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي اما العمود الرابع يمثل توثيق تنفيذ اجراء التدقيق الخارجي من قبل رئيس هيئة الرقابة المالية وفريقه ومصادق من قبل ممثل الادارة العليا في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ب – وضع خطة التدقيق الخارجي

شكل رقم (٥) خطة التدقيق الخارجي

العدد	فترة التدقيق		رئيس الفريق	مجال التدقيق	
.....	بداية الشهر .....نهاية الشهر	النشاط المدقق عليه	.....	مخاطر الائتمان المصرفي	
التاريخ	التوقيت / ساعة من .....الى.....		الرقباء	المدقق عليه	اسم القسم المدقق عليه / الملاحظات

رئيس هيئة الرقابة المالية ممثل الادارة العليا لديوان الرقابة المالية الاتحادي

المصدر اعداد الباحثان

نلحظ من الشكل اعلاه خطة التدقيق الخارجي يتبين فيها العدد والتاريخ والتوقيت ساعة البدء وساعة الانتهاء واسماء رئيس الفريق والمساعدين واسم النشاط المدقق عليه (اجراءات التدقيق) والمدقق عليه اسم القسم او الشعبة فضلا عن مجال التدقيق مخاطر الائتمان المصرفي والملاحظات التي يكتشفها المدققون واخيرا توقيع كل من رئيس هيئة الرقابة المالية وممثل الادارة العليا لديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ثانيا– الاعداد والاشراف

- اشعار الاقسام او الشعب المشمولة انشطتها بتدقيق مخاطر الائتمان المصرفي

شكل رقم (٦) اشعار التدقيق الخارجي

الى / القسم او الشعبة .....

نود اعلامكم بأن عملية التدقيق الخارجي التي ستجري في قسمكم او شعبتكم على وفق الاتي:

موعد التدقيق: .....
الفترة .....
وقت بدء التدقيق .....

اعضاء فريق التدقيق:

١– عضو **٢– عضو** **٣– رئيس الفريق**

الانشطة المشمولة بالتدقيق .....

راجيين تعاونكم مع فريق التدقيق وتسهيل مهمتهم خدمة للمصلحة العامة.

شاكرين تعاونكم معنا ...

رئيس هيئة الرقابة المالية مصادقة ممثل الادارة العليا المصرف

المصدر اعداد الباحثان

يتبين من الشكل اعلاه ضمن خطوة الاعداد والاشراف اشعار التدقيق الخارجي انه يتم تبليغ الشعبة او القسم بموعد التدقيق الخارجي التاريخ والوقت المحدد والنشاط المشمول بالتدقيق واسماء المدققين الاعضاء ورئيس الفريق قبل اسبوع على الاقل قبل بدء عملية تنفيذ التدقيق الخارجي واخيرا توقيع رئيس هيئة الرقابة المالية ومصادقة ممثل الادارة العليا.

ثالثا– تنفيذ الرقابة الخارجية

- اعداد قائمة فحص وتحقق: عند اجراء عملية التدقيق يعد الرقباء بالتعاون مع رئيس الفريق قائمة الفحص

شكل رقم (٧) قائمة الفحص

رقم التدقيق: .....
تاريخ التدقيق: .....
مجال التدقيق: مخاطر الائتمان المصرفي

القسم او الشعبة: .....

الانشطة المدقق عليها: .....

الرقباء المكلفون بالتدقيق: ١-.....٢- ..... ٣- .....

رقم الهدف وتفاصيله	الاجراء	حالة الفحص والتحقق			ملاحظات المدقق
		جودة الائتمان	تغير الائتمان	تدني الائتمان	

اسم الرقيب التاريخ التوقيع

تأييد رئيس هيئة الرقابة المالية مصادقة ممثل الادارة العليا للمصرف

المصدر اعداد الباحثان

يتبين من الشكل رقم(٧) قائمة الفحص رقم التدقيق ،تاريخ التدقيق، مجال التدقيق الذي يمثل مخاطر الائتمان المصرفي والقسم او الشعبة المدقق عليها وما الانشطة المدقق عليها واسماء المكلفين بعملية التدقيق ويتم تحديد الهدف والاجراء المناسب وحالة الفحص والتحقق التي تبين جودة الائتمان او تغير الائتمان او تدني الائتمان وبالطبع ان المدقق يحدد اهداف تتمثل فحص نظام الرقابة الداخلية وفحص النظام المحاسبي والفحص والتحقق لمخاطر الائتمان المصرفي عبر اجراءات يعتمدها كاختبارات الالتزام او الاجراءات التحليلية او اي اجراء يراه مناسبا لعملية التدقيق وعليه يثبت المدقق ملاحظاته التي يعتمد عليها في اختبار حجم العينة واخيرا توقيع رئيس هيئة الرقابة المالية والمساعدين وتوقيع ممثل ادارة المصرف .

رابعا- ما بعد تنفيذ الرقابة الخارجية

- اعداد تقرير التدقيق الخارجي الناتج النهائي لعملية التدقيق ويتضمن المتابعة وتقييم الفاعلية

شكل رقم (٨) عرض تقرير التدقيق الخارجي

رقم التقرير وتاريخه :-	
رقم التقرير السابق وتاريخه	
القسم او الشعبة	
مجال التدقيق	
تاريخ التدقيق	
خلاصة التدقيق الحالي :	
المقابلة الافتتاحية :	
عملية التدقيق :	
المقابلة الختامية :	
المتابعة :	
اسم رئيس فريق التدقيق .....التوقيع.....	
مصادقة ممثل الادارة العليا للمصرف	

المصدر اعداد الباحثان

يتبين من الشكل رقم (٨) عرض تقرير التدقيق الخارجي الخطوة الاخيرة يبين فيه رقم التقرير وتاريخه ومجال التدقيق المتمثل بمخاطر الائتمان المصرفي وخلاصة التدقيق الحالية والمقابلة الافتتاحية مع ممثل الادارة العليا للمصرف وعملية التدقيق

المتضمنة اكتشافات التدقيق والمقابلة الختامية والمتابعة واخيرا توقيع رئيس فريق التدقيق ومصادقة ممثل الادارة العليا للمصرف اي يتم تثبيت وجهات النظر المختلفة بين ادارة المصرف وفريق التدقيق المكلف بعملية التدقيق.

شكل رقم (٩) تقرير التدقيق

اسم المصرف : مصرف الرافدين الادارة العامة	تقرير التدقيق الخارجي رقم (١)	العدد / التاريخ /

١- اهداف التدقيق:
- التحقق من دقة وصحة الاجراءات الادارية.
- التحقق من وجود اجراءات قانونية فعاله.
- التحقق من صحة العمليات الحسابية والرقابية.
- التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية.
- التحقق من وجود افصاح كافي عن المعلومات الجوهرية .

٢- مجال التدقيق : مخاطر الائتمان المصرفي

٣- رئيس فريق التدقيق الخارجي: .....
ممثل الادارة العليا لديوان الرقابة المالية الاتحادي : .....

٤- مكان التدقيق وزمانه : مصرف الرافدين الادارة العامة من ٢٠١٩/١/٢ الى ٢٠١٩/١٢/٣١

٥- نوع معيار التدقيق: الدولية

٦- ممثل المدقق عليه : المدير العام لمصرف الرافدين الادارة العامة

٧- اجراء التدقيق لكل هدف

<u>التحقق من دقة وصحة الاجراءات الادارية</u>
- فصل المسئوليات وتحديد الصلاحيات والواجبات للمسؤولين عن الائتمان المصرفي بكافة مراحله.
- التحقق من وجود خطة ائتمانية موضوعة ومدروسة من قبل ادارة المصرف ومقارنتها مع السنوات السابقة لتحديد السلبيات والايجابيات.
- التأكد من توافر الملاك البشري الذي يكون قادر على اتمام الائتمان بمعايير عالية ومتناسقة مع سياسة المصرف.
- التأكد من دراسة سياسة منح القروض على مستوى المصرف وفروعه.
- دراسة مدة انجاز طلبات الائتمان المراد منحه.
- التأكد من جود قنوات اتصال مختلفة بين ادارة المصرف وفروعه والجهات الإشراقية كالبنك المركزي.
- التأكد من وجود قائمة لاستقصاء راي الزبون بالمصرف وملاحظته يدوية او الكترونية.
- التحقق من وجود انظمة معلومات كافية لممارسة عمل الائتمان الممنوح بشكل كفوء (قاعدة بيانات).
- التأكد من التزام المصرف بالتعليمات والسياسات والاجراءات وارشادات البنك المركزي الخاصة بالعمل المصرفي وخاصة بند الائتمان.
- وجود تحديث مستمر للمعلومات لممارسة العمل المصرفي حسب الضوابط والتعليمات.

<u>التحقق من وجود اجراءات قانونية فعاله</u>
- التحقق من وجود عقد بين المصرف والزبون واتخاذ الاجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح الائتمان عند تصفيته.
- التأكد من وجود تأمين لصالح المصرف ضد مخاطر عدم السداد لدى شركات التأمين.
- التأكد من تقديم الرهونات العقارية الضمانات الشخصية (كفيل).
- دراسة الضمانات المقدمة من قبل زبائن المصرف ومدى الالتزام بالتعليمات (مبلغ القرض + ٢٠%).
- التحقق من اجراءات تحصيل القروض المستحقة وغير المسددة.
- وجود متابعة مستمرة من قبل ادارة المصرف والفروع حول تسديدات الائتمان وتعثراته.
- التأكد من اتخاذ اجراءات قانونية سليمة بحق المتعثرين عن السداد.
- التأكد من تطبيق الاجراءات القانونية التنفيذية كحجز راتب الكفيل او حجز العقار وبيعه لصالح المصرف.
- التأكد من ان مبالغ تقييم الضمانات تتناسب مع الائتمان الممنوح وفق التعليمات.

<u>التحقق من صحة العمليات الحسابية والرقابية</u>
- التأكد من وجود نظام محاسبي سليم.
- التحقق من قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.
- التأكد من دقة المبالغ المسجلة لكافة انواع الائتمان الممنوح والمدد الزمنية.
- التأكد من المبالغ المتحصلة من الاقساط الشهرية المحتسبة والفوائد للائتمان الممنوح.
- التأكد من مخصص الخسائر الائتمانية المحتسب واساس الاحتساب.
- التأكد من مبالغ الاحتياطيات الاولية والثانوية لمواجهة الخسائر المحتملة.

- التأكد من مبالغ مخصصات الخسائر الائتمانية.
- التأكد من مبالغ الديون غير المتحصلة.
- التأكد من مبالغ الديون المشطوبة.
- التأكد من مبالغ التدفق النقدي الداخل والخارج من الانشطة المختلفة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية).
- التأكد من مبالغ المصروفات والايرادات والعمل على مقارنتها لتحديد (الارباح او الخسائر).
- التأكد من التسويات القيدية ومبالغها.
- دراسة طلبات الائتمان حسب انواعه وكافة الوثائق المطلوبة لمنحه.
- التأكد من تنويع الائتمان المصرفي ومبالغه ومن عوائده المراد استحصالها مستقبلا.
- التحقق من التقارير المرفوعة الدورية والسنوية من قبل فروع المصرف عن حالة كل مؤتمن ومبالغ تسديداته وتصنيفهم حسب (جيد، متوسط، دون المتوسط، رديء، خاسر).
- التأكد من الالتزام بتنفيذ السياسة التي يضعها المصرف للائتمان وايضا التحقق من تنفيذ الشروط الموضوعة للمنح.
- التأكد من انتظام عملية السداد للائتمان الممنوح وعدم تجاوز الحد الاقصى المسموح به.
- التحقق من جدولة الائتمان المتعثر السداد والتأكد من وجود اجراءات لاسترداد جزء من الائتمان.
- التأكد من اجراءات أعادة جدولة الائتمان.
- التأكد من مبالغ حدود الائتمان.
- تحديد مبالغ الائتمان النقدي العامل وغير العامل.
- مقارنة مبالغ الائتمان النقدي الى راس المال لمعرفة مخاطر الائتمان المتوقعة.
- التأكد من الالتزام بجدول زمني لسداد الائتمان.
- التقييم الدقيق لقدرة الزبون الائتمانية وفق الاتي:
  - التأكد من دراسة مركزه المالي ونتيجة اعماله والقروض الممنوحة من اجله الائتمان وطريقة اسلوب السداد.
  - الموائمة بين اجمالي الخدمات المصرفية المقدمة له وبين حجم موارده المالية المستثمرة في المصرف.
  - الاستعلام من البنك المركزي.
- التأكد من تنويع المحفظة الائتمانية وعدم تركز الائتمان في قطاعات معينة او لدى زبائن معينين مثل وضع حد اقصى للائتمان لكل نشاط او زبون.
- التأكد من وجود المواءمة بين مصادر الاموال واستخداماتها من حيث الحجم واجال الاستحقاق واسعار الفائدة.
- التحقق من وجود ارصدة تعويضية يحتفظ بها البنك كودائع او تأمينات الى حين انتهاء السداد.
- التأكد من دقة وحداثة المعلومات ومبالغ المحفظة الائتمانية وما يترتب عنها من مخاطر ائتمانية.
- التحقق من وصول المعلومات الملائمة الى موظفي مراقبة الائتمان لمعرفة الوضع المالي ومتابعة مبالغ التدفقات النقدية المتحصلة.
- التحقق من هيكل ونوعية محفظة الائتمان لتقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف.
- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

- التحقق من ان التعرض لمخاطر الائتمان ضمن الحدود المقبولة للمصرف من قبل اعضاء مجلس الادارة والادارة العليا.
- التحقق من وجود مخصصات مالية للخسائر المحتملة.
- التأكد من وجود راس مال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- التحقق من اجراءات عمل التحليل الائتماني لتحديد العوائد والمخاطر.
- التحقق من القواعد والاسس الموضوعة لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على الائتمان.
- التحقق من دراسة الاستثناءات لمنح الائتمان على مخاطر الائتمان للتحوط منها.
- التأكد من اجراءات تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.
- التأكد من وجود دراسة لمصادر سداد الائتمان من قبل الزبون قبل الموافقة على منح الائتمان.
- التأكد من وجود معايير سليمة ومعرفة لمنح الائتمان وفق الاتي:
  - تحديد القطاعات المستهدفة.
  - الغاية من الائتمان.
  - مقومات الجدارة الائتمانية.
  - نزاهة وسمعة المؤتمن وحرصه على الوفاء بالتزاماته.
  - القدرة السابقة والحالية للزبون في تسديد الائتمان.
  - كفاءة الضمانات المقدمة من الزبون.
  - توافر معلومات كافية للتقييم الشامل لمخاطر الائتمان.

<u>التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية</u>

- التحقق من وجود استراتيجية لمخاطر الائتمان ومستوى الارباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للمخاطر الائتمانية.
- التأكد من موائمة استراتيجية مخاطر الائتمان مع التوقعات الاقتصادية وتوقع الزبائن والعمل على التقييم والتعديل المستمر لها لمواكبة التغيرات المتسارعة.
- التحقق من وجود اجراءات وقائية مبكرة لمواجهة الائتمان المتدهور.
- دراسة العوامل السياسية والاقتصادية الخارجة عن ادارة كل من المصرف والزبون.
- تقييم المخاطر الائتمانية لكل نوع من انواع الائتمان.
- التأكد من تطبيق المعايير وفق الضوابط والتعليمات المحاسبية الدولية لأعداد البيانات المالية.
- التأكد من وجود مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9 وكالاتي:
  - الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Losses.

- احتمالية التعثر probability of Default.
- التعرض الائتماني عند التعثر Exposure At Default.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر Losses given default.

التحقق من وجود افصاح كافي عن المعلومات الجوهرية

- اي حدث جوهري يؤثر على البيانات المالية.
- الالتزامات الطارئة والاحداث اللاحقة.
- التحقق من ان ادارة المصرف تقدم معلومات كافية عن المخاطر المصرفية التي تواجه اداء المصرف لنشاطه.
- التحقق من الاسس المعتمدة التي بموجبها تحدد مخاطر الائتمان المصرفية ومخصصاتها والمعالجة المحاسبية.
- التأكد من الافصاح عن اية معلومات هامة عن الخسائر المحتملة في الائتمان لأنها تعد مؤشرا هاما عن مدى كفاءة المصرف في ادارة مخاطر الائتمان.
- الافصاح عن اية تقلبات في اسعار الفائدة خلال السنة المالية.
- التحقق من الافصاح عن الأصول المرهونة كضمان لأن مبلغها وقيمها سوف تقدم مؤشرا هاما على مدى سلامة مركزه المالي فضلا عن قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

٨-اكتشافات التدقيق:

أ- ايضاحات:

- وجود تقييم زبائن المصرف الجيدين وغير الجيدين والاشارة الى غير الجيدين بلائحة خاصة للحذر من التعامل معهم مستقبلا وابلاغ البنك المركزي بهم.
- لم يتم اصدار البيانات المالية من سنة ٢٠١٤ ولغاية ٢٠٢٠.

ب- ملاحظات:

- عدم وجود كشوفات تفصيلية لكل زبون تحدد المبالغ غير القابلة للتحصيل والمبالغ الممكن استردادها او اعدامها خلال الفترة المالية.

ت- تحفظات:

- عدم توافر معلومات تفصيلية عن ائتمان لكل زبون ولكل اجل استحقاق تسمح بتحديد الخسائر الائتمان المصرفية المتوقعة بدقة .

٩-استنتاجات التدقيق:

- لم يتم تطبيق المعيار المحاسبي IFRS 9 لعام ٢٠١٩.
- لم تعتمد ادارة المصرف اجراء اختبارات الضغط لمحفظة الائتمان مثل (تحديد زيادة القروض المتعثرة ، اعسار زيادة القروض المتعثرة لزبائن اساسيين ، تدهور وتدني قيمة الضمانات) .

١٠-المجالات التي لم تدقق:

عند وجود قيد او شرط على فريق التدقيق في أحد المجالات

١١-مناقشة وجهات النظر المختلفة بين فريق التدقيق والمدقق عليه :

١٢-مجالات التحسين:

- استعمال تكنولوجيا معلومات متطورة لأداره مخاطر الائتمان تعمل على ايصال المعلومات بدقة وبين ادارة المصرف وكافة فروعه.
- العمل على استعمال نظام معلومات يتوافق مع المعيار المحاسبي IFRS 9 لتقييم وقياس مخاطر الائتمان.
- العمل على مشاركة ادارة الفروع بالتعاون مع ادارة المصرف واشراف البنك المركزي في اعداد خطة الائتمان السنوية.
- على ادارة المصرف وفروعه السعي على التنويع في المحفظة الائتمانية وفي الآجال والقطاعات المستهدفة لتنويع المخاطر والتحوط لها.

١٣-الطبيعة السرية للتقرير :

١٤-قائمة توزيع التقرير:

- مدير عام المصرف عند مناقشة وجهات النظر
- الخبير (محاسب قانوني)
- مدير عام دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

١٥-المتابعة : مسؤولية : ممثل الادارة العليا / .....

المصدر اعداد الباحثان

يتبين من الشكل رقم (٩) تقرير التدقيق تدوين اسم المصرف ورقم التدقيق والعدد والتاريخ واهداف التدقيق والمجال الذي يمثل تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي ورئيس فريق التدقيق ومصادقة ممثل الادارة العليا للديوان ومكان التدقيق وزمانه ونوع معيار التدقيق محلي ام دولي او كلاهما وممثل ادارة المصرف واجراءات التدقيق لكل هدف وتثبيت اكتشافات التدقيق اي تحديد الايضاحات وملاحظات والتحفظات فضلا عن استنتاجات التدقيق والمجالات التي لم تدقق ، خلاصة مناقشة وجهات النظر المختلفة مع ادارة المصرف وتحديد ايضا مجالات التحسين والطبيعة السرية للتقرير وعدد نسخ التقرير واخيرا المتابعة ونتائجها .

مما سبق يتضح لنا اهمية برنامج تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي لأنه يحدد الهدف والاجراءات والخطوات التي يمكن الاعتماد عليها للوصول الى الاستنتاجات ومجالات التحسين في الوحدة الاقتصادية وبالتالي تتوافر القدرة على الحصول على تأكيد معقول بصدق وعدالة البيانات المالية او عدمه من خلال ادلة الاثبات الكافية والملائمة لتحقيق ذلك.

وبهذا تمكن الباحثان اثبات فرضيات البحث:

١- ان تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية يعكس حقيقية الوضع المالي والتدفقات النقدية لتلك المصارف وادائها.

٢- هناك علاقة تكامل بين اجراءات تدقيق وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي المعتمدة من قبل مراقب الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية وصدق وعدالة البيانات المالية.

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- عند اتخاذ القرار الائتماني يقوم المصرف بعملية تحليل مالي بصورة شكلية للضمانات العقارية او الشخصية وعلى الرغم من ذلك يتعرض الى مشكلة الائتمان المتعثر وخسائره نتيجة تأخره باتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

٢- لم يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن مخاطر الائتمان، فضلا عن انه لم يحدد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.

٣- لا يوجد إطار تفصيلي لتدقيق مخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية يكون موجه" للمدققين الخارجيين يعتمدون عليه في الحكم على البيانات المالية في ظل مخاطر الائتمان المصرفي.

٤- لم تلتزم الادارة العليا للمصرف بتعليمات الجهات الرقابية ولإشرافيه للعمل المصرفي ومنها تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9.

٥- من اجل تخفيض حدة مخاطر الائتمان لابد من وضع قواعد الزامية للمصرف يفرض تطبيقها البنك المركزي.

٦- عدم كفاية التدريب والتعليم للملاكات المصرفية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في تحليل وقياس مخاطر الائتمان المصرفي.

٧-لا يوجد تنسيق وتعاون فعال بين مختلف المسؤوليات الادارية مثل (الائتمان، ادارة مخاطر الائتمان، الحسابات، الرقابة الداخلية، ...الخ) يتيح تدفق المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

التوصيات:

١- العمل على تطبيق معايير التدقيق الدولية بما يتلاءم مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩ IFRSالتحديد وقياس مخاطر الائتمان المصرفي المتوقعة بقصد التحوط لها.

٢- الافادة من برنامج التدقيق المقترح لتدقيق مخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية.

٣- العمل على وجود تنسيق فعال بين مختلف المستويات الادارية للسيطرة على المخاطر الائتمانية والحد منها.

٤- الافصاح عن اية معلومات جوهرية قد تؤثر على المصرف وتزيد من مخاطر الائتمان في تقرير الادارة.

٥- الاطلاع على اية تطورات في مجال مهنة التدقيق لتطوير مهارات المدققين الداخليين والخارجيين ولا سيما تبني معايير التدقيق الدولية.

٦- تفعيل الاجراءات القانونية اللازمة لمواجهة المخاطر الائتمانية ومن ثم استرداد الاموال عبر الضمانات المتوفرة لديه.

٧- على الادارة العليا للمصرف مراقبة النظام المصرفي والمحافظة على استقراره من خلال الاحتفاظ براس مال مناسب يعد مصد لامتصاص الخسائر عند تحققها.

المصادر :

أولا: المصادر باللغة العربية :

١) احمد، يعقوب محمد، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بوبكر بلقايد – تلمسان، الجزائر ،٢٠١٥.
٢) أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء، عمان، ط ٢ ،٢٠٠٥.
٣) أكبر، يونس عباس، إثر كفاية وحجية ادلة الاثبات في مخاطر التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد العاشر، العدد ٣١ ،٢٠١٥.
٤) أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٤.
٥) أيرنز، الين ولوبك جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة احمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠٢.
٦) بهلولي نور الهدى، إثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي، دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات، ٢٠١٧.
٧) جمهورية العراق – مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، دليل التدقيق رقم (٢)، ٢٠٠٠.
٨) حاتم محمد الشيشني، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، ط ٠١، مصر، المكتبة العصرية، ٢٠٠٧.
٩) حسين بلعجوز، ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، جامعة جيجل الجزائر، ٢٠٠٥.
١٠) خالد جعارات، دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٤.
١١) الخطيب، سمير، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشاة المصارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
١٢) سالم، شاهين عكاب، المخاطرة المالية أنواعها إدارتها كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها، الدار العربية للعلوم، ط١ ، بغداد. ٢٠١٠.
١٣) سامي محمد وقاد ولؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات ،٠١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠.
١٤) شاهين، علي عبد الله، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والاسلامية، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٤.
١٥) صالح، مفتاح، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة الجزائر، ٢٠٠٧.
١٦) عبد الوهاب واخرون، نصر علي، شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمه الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
١٧) عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي ١: عرض القوائم المالية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية العدد (١)، ٢٠١٧.
١٨) فرج، شعبان، العمليات المصرفية وادارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، ٢٠١٤.
١٩) محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدولة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية ،٢٠١١.
٢٠) مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية، ط ٠١، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
٢١) وليم توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ .

Secondly Foreign References

1) Arens , Alvin , James Loebbecke , “Auditing An Integrated Approach” ,7th ed. , prentice Hall , Inc. , New Jersey , 2005 .
2) Basel Committee on Banking Supervision" Basle on Derivatives Prudential Supervision of Banks Derivatives Activities" The World of banking ,January-February ,2000.
3) Dan Guy, M , Auditing Harcourt Brace & Company, New York ,2003.
4) IFAC, IAASB, ISA 300, Planning an Audit of Financial statements, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
5) IFAC, IAASB, ISA 310 ,Knowledge OF The Business, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
6) IFAC, IAASB, ISA 320, Materiality in Planning and Performing an Audit, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
7) IFAC, IAASB, ISA 400 , RISK ASSESSMENT AND INTERNAL CONTROL, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
8) IFAC, IAASB, ISA 500, Audit Evidence, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
9) IFAC, IAASB, ISA 520, Analytical Procedures, International Federation of Accountants, New York, USA, 2014.
10) Moeller, Robert R., COSO Enterprise Risk Management under standing the New,2007.
11) Simon A, Auditing, Prentice Hall, New Jersey, 2002.

Third Resources From Internet

https://uabonline.org/ar/1-